

تطور نظام الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830)

1. مراحل تطور نظام الحكم العثماني في الجزائر:

مر الحكم العثماني في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1519 و 1830 بأربع مراحل متباينة من حيث التطور، وهي:

أ. المرحلة الأولى: عهد الباي لار بايات 1519-1587 :

أطلق لقب باي لار بايات (أمير الأمراء) على الحكام الذين حكموا الجزائر ابتداء من سنة 1519، تاريخ الالحاق الرسمي للجزائر بدولة الخلافة العثمانية، وكان هؤلاء الحكام من طائفة رياس البحر (جنود البحرية) يعينون من طرف السلطان العثماني.

و من أبرز حكام الجزائر خلال هذه الفترة: خير الدين (1519-1546)، و حسن بن خير الدين (1546-1551) و (1557-1561) و (1562-1568)، و صالح رايس (1552-1556)، و علج علي (1568-1572)، الذين تمكنوا من إعادة تنظيم البلاد و اخضاعها لحكمهم، و مد نفوذهم حتى إلى الحدود التونسية و المغربية.

كما تمكن هؤلاء الحكام من تحرير مدن جزائرية كانت خاضعة لاحتلال الاسباني، منها: صخرة البنيون 1529، و بجاية 1555، و التصدي للهجمات الاسبانية الصليبية المستمرة و المستهدفة للسواحل الجزائرية، أبرزها حملة شارلكان الاسبانية 1541م

استمرت الجزائر في ارتباطها الوثيق بالدولة العثمانية نتيجة للخطر الاسباني الذي كان يهدد المسلمين برمتهم، إلا أن الأمور أخذت تتغير بعد أن بدأت ملامح الضعف العسكري للدولة العثمانية تتجلى سيما بعد انهزامها في معركة ليبانت 1571 البحرية و تدهور أسطولها، إضافة إلى تلاشي الخطر الاسباني على الجزائر، مما دفعها إلى الاهتمام بضرورة تغيير نظام الحكم في الجزائر و تونس و طرابلس خشية من استقلال حكام هذه الأقطار عنها و تكوين دول إسلامية منافسة لها، حيث قامت في سنة 1587 بإلغاء نظام الباي لار باي و تعويضه بنظام الباشوات.

ب- المرحلة الثانية: عهد الباشوات 1587-1659:

أصبح حكام الجزائر خلال هذه الفترة يعينون مباشرة من طرف السلطان العثماني من استانبول لمدة ثلاث سنوات، لذلك اعتبروا بمثابة موظفين دخلاء على الجزائر. ونظرا لقصر مدة حكمهم استغلوا هذه الفرصة و قاموا بجمع الثروة و الاهتمام أكثر بخدمة مصالحهم الشخصية، الأمر الذي جعل طائفة اليولداش (الجيش البري) تشور ضدهم مما تسبب في

اضعاف نظام الحكم بإيالة الجزائر و كثرت الاضطرابات الداخلية من خلال تمرد قبائل قسنطينة و ثورات الكراغلة⁽¹⁾ و اشتداد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية (الجيش البري) و البحرية (رياس البحر) و استغلت الانكشارية ضعف حكام الباشوات و صراعهم مع رياس البحر الذين تمكنوا في سنة 1659 من الزج بالحاكم إبراهيم باشا في السجن ، و استغلت- الانكشارية- هذه الحادثة و سيطرة على السلطة عن طريق تعيين أحد جنودها في هذا المنصب باسم الأغا و بدأ بذلك عهدا آخر من تطور نظام الحكم في الجزائر إنه عهد الأغاوات

ج-المرحلة الثالثة: عهد الأغاوات1659-1671

كان يتم ينتخب الاغا من طرف الانكشارية و تستمر مدة حكمه شهرين فقط، و قد تناوب على هذا المنصب أربعة آغاوات، تعرضوا جميعهم للاغتيال على يد الجنود بسبب محاولاتهم- الأغاوات- الاحتفاظ بالمنصب أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، و لعجزهم في بعض الأحيان عن دفع رواتب الجند، كما عرف هذا العهد بكثرة الاضطرابات الداخلية، و باشتداد الصراع بين القوتين العسكرية البرية و البحرية كنتيجة حتمية لضعف نظام حكم الأغاوات، سيما بعدما تم اغتيال حاكم الجزائر الأغا علي سنة 1671، و تمكن طائفة الرياس من استغلال هذه الظروف و السيطرة على الحكم بعدما نجحت في تعيين أحد أفرادها على رأس السلطة بالجزائر باسم الداوي ليبتديء بذلك عهدا جديدا للحكم بالجزائر

د-المرحلة الرابعة: عهد الدايات1671-1830

كان في بادئ الامر يتم انتخاب الداوي من طرف طائفة رياس البحر و هذا رغم استمرار السلطان العثماني في تعيين الباشوات إلا أنهم جردوا من جميع السلطات المخولة لهم في ظل سيطرة الرياس على الحكم.

وابتداء من سنة 1689 أصبح الدايات ينتخبون لمدى الحياة من طرف الانكشارية بعدما تمكنت هذه الأخيرة من استرجاع مكانتها و نفوذها أمام تراجع و ضعف مكانة الرياس

و بمرور الوقت أصبح الداوي يتمتع بحريات مطلقة، خاصة عندما تمكن أحد دايات الجزائر و هو الداوي علي شاوش في سنة 1711م من طرد الباشا الجديد المعين من طرف السلطان العثماني، و نصب نفسه على رأس الحكم، و من ثمة أخذ الداوي ابتداء من هذا التاريخ يتمتع

¹. تكونت هذه الفئة الاجتماعية بالجزائر نتيجة للتزاوج الذي تم بين الجند الانكشارية و النساء الجزائريات، رغم احتلالها المرتبة الثانية من حيث لامتيازات بعد الأقلية التركية، إلا أنها عانت من التهميش السياسي على يد الحكام الاتراك مما دفع بها اعلان الثورات خلال سنوات 1629، 1921 و 1633 ضد هؤلاء الحكام .

بكل السلطات المطلقة و غير تابعا للسلطان العثماني ومقيدا بقراراته ، حيث كان يعقد المعاهدات باسم الجزائر و يبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الأوروبية و يوافق على اعتماد قناصل في الجزائر بدون مشاورة السلطان.

لكن هذه الاستقلالية التي تمتع بها الداي لم تمنعه من الاستمرار في تعاونه وتحالفه مع السلطان العثماني للتصدي للأطماع الأوروبية الاستعمارية المستهدفة لهما خاصة مع مطلع القرن 19م.

و اذا كانت الجزائر قد عرفت أوج قوتها العسكرية و السياسية خلال القرن 17م و لغاية نهاية القرن 18م خاصة بعدما وضعت حدا للاحتلال الاسباني وتصفية وجوده بوهران و المرسى الكبير سنة 1792 ، إلا أن هذه القوة أخذت في التراجع و الضعف الذي انكشفت مظاهره بشكل مريب مع بداية القرن 19 الأمر الذي شجع الدول الأوروبية على احتلالها.

و من جهة أخرى أدى نفوذ الجيش البحري(الرياس) و الدايات بصفة عامة و اهتمامهم بجمع الثروة و اهمالهم تنمية البلاد اقتصاديا و تهديمهم للسكان الأصليين أدى إلى اضطراب البلاد أمنيا و ضعفها سياسيا، مما ساهم في تهيئة الأرضية لغزو فرنسا للجزائر سنة 1830 و وضع حد لسلطة الداي حسين باشا(1818-1830). ، آخر دايات الجزائر الذي وقع على معاهدة الاستسلام مع فرنسا يوم 05 جويلية 1830م.

2.التنظيمات الإدارية العثمانية في الجزائر:

كانت إيالة الجزائر خلال هذه الفترة مهيكلت إداريا على النحو الآتي:

1-دارالسلطان:

يمتد هذا الإقليم بين البحر المتوسط شمالا و بايليك التيطري جنوبا، و يتسع إلى دلس شرقا و شرشال غربا، ويضم مدينة الجزائر و نواحيها ،وتعد هذه الأخيرة أهم مدنه ،حيث تعتبر مقر السلطة التركية، و أكثر المدن الجزائرية نشاطا اقتصاديا و اجتماعيا.

2-بايليك الشرق:

عاصمته قسنطينة، يتربع على مجال جغرافي واسع، ممتد بين البحر المتوسط شمالا و الصحراء جنوبا، و يحده شرقا الحدود التونسية، و غربا بلاد القبائل الكبرى، توفر هذا الإقليم على ثروات اقتصادية متنوعة.

3-بايليك الغرب:

كانت عاصمته مازونة ثم حولت الى معسكر ثم الى وهران ثم الى معسكر و أخيرا وهران ،بعدها حررت من السيطرة الاسبانية سنة 1792،يمتد هذا الإقليم من الحدود المغربية غربا إلى بايليك التيطري و دار السلطان شرقا،و من البحر شمالا و إلى الصحراء الجنوبية الغربية.كان عرضت للتهديدات الاسبانية، و الحملات المغربية التوسعية، و تمردات الطرق الصوفية(الدرقاوية و التيجانية) ضد السلطة التركية.

4-بايليك التيطري:

أضعف البياليك من كل الجوانب،فمجاله الجغرافي ضيق،و فقير من حيث المساحات الصالحة للزراعة،ينحصر بين الأطلس البليدي شمالا والأطلس الصحراوي جنوبا ويحده غربا بايليك الغرب و من الشرق بايليك الشرق،و كانت المدينة -عاصمة الاقليم- الأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية لدواع سياسية و أمنية.

-أما من حيث التنظيم السياسي للإيالة خلال عهد الدايات ، فقد ارتكز على ما يلي:

1-الداي:

يعتبر الحاكم الفعلي للبلاد، يختار من بين الموظفين البارزين في الدولة(الخنزاجي،آغا العرب،و خوجة الخيل) على يد الأوجاق، و ينتخب لمدى الحياة-إلا في حالة تعرضه لاغتيال،أو انقلاب، أو وفاة-،له صلاحيات سياسية مطلقة،من حيث توقيع المعاهدات،استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر،اختيار وزراءه و حكام المقاطعات أو الولايات و الإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة و خزينتها.

2-مجلس الوزراء(الحكومة):

اعتمد الحكام في أواخر العهد العثماني أساسا على مجلس الوزراء في تسيير شؤون البلاد، و هذا بعدما فقد كل من الديوان الصغير و الديوان الكبير صلاحياتهما، تكون هذا المجلس من خمسة وزراء (الموظفون الساميون)،و هم كالآتي:

أ-الخنزاجي:المشرف على الشؤون المالية

ب-آغا العرب :القائد العام للقوات العسكرية البرية و المسؤول كذلك على شؤون الأهالي المقيمين في المناطق التابعة لمدينة الجزائر

ج-خوجة الخيل:تمثلت مهامه الأساسية في جمع الضرائب و الإشراف على المواشي و أملاك الدولة كالأراضي الزراعية

د-وكيل الحرج: المشرف على الشؤون البحرية

هـ-بيت المالحي:تحددت مهامه في مصادرة أملاك الموظفين المعزولين،أو وفاة أصحابها،أو غيابهم عن الجزائر،و يقوم أيضا بإدارة تركة(الميراث) الأموات الذين ليس لهم ورثة
و هناك مجموعة أخرى من الموظفين الثانويين يساعدون الوزراء في أداء مهامهم، على رأسهم الكتاب(الخوجات)،و"موظفي الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية و رجال الأمن الذين يشرفون على تطبيق القوانين المعمول بها"